



بيان

21 حزيران 2021

عقد "لقاء سيدة الجبل" اجتماعه الدوري إلكترونياً بمشاركة السيدات والسادة أنطوان قسيس، أحمد فنت، إيلي قصيفي، إيلي كيرلس، إيلي الحاج، أيمن جزيني، إدمون رباط، أنطوان اندراوس، أمين محمد بشير، بهجت سلامة، بيار عقل، توفيق كسبار، جان قلام، جورج كلاس، جوزف كرم، خليل طوبيا، رالف غضبان، ربي كباره، رودريك نوفل، سامي شمعون، سوزي زيادة، سيرج بو غاريوس، سعد كيوان، شربل عازار، طوني حبيب، طوني خواجا، غسان مغبب، فارس سعيد، فادي أنطوان كرم، فتحي اليافي، ماجدة الحاج، ماجد كرم، منى فياض، مياد صالح حيدر، مروان حمادة، لينا التتير، نبيل يزبك، نيللي قنديل، ندى صالح عنيد، عطالله وهبة و المحام الدكتور نضال الجردي (ممثل رئيسي للضحايا أمام المحكمة الخاصة بلبنان في محاولة إغتيال الوزير مروان حمادة) وأصدر البيان التالي :

بداية تحدث الوزير السابق مروان حماده وقال: أتمنى ان يجيب اجتماعنا اليوم وهذا الحضور العابر للأحزاب وللطوائف والمعبر عن كل لبنان، على تساؤلات كثيرة بمناسبة حدثين الأول: الذممة السياسية التي اعلن فيها جبران باسيل ان حسن نصرالله اصبح فعلا رئيس لبنان، والحدث الثاني هو محاولة دفن المحكمة الدولية لنكران العدالة من خارج المنطقة. فهناك منطقة غابت كليا عنها العدالة أكان في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين. والجواب على هذه المواقف يجب ان يكون وطنيا، فليست القضية مسيحية مسيحية وليست قضية قضاء مرتبط فقط باغتيال الشهيد رفيق الحريري ورفاقه في ثورة الارز، وعندما سمعت بالامس ارملة جو بجاني تتحدث عن الاتهام الذي صدر في قضية زوجها ومحاولة اتهام مجهول تذكرت بان هناك مشكلة اساسية في لبنان تؤسس لكل المشاكل الاخرى، وهي غياب العدالة والدولة، والقضاء على السيادة وبيع الاستقلال ونسف النظام الديمقراطي الحر والمبادرة الفردية والعيش المشترك بمحاولة إحياء هيمنة وسيطرة تحالف الاقليات على العيش المشترك ضمن حدود لبنان الكبير.

ثم ألقى الأستاذ سعد كيوان كلمة باسم "اللقاء" وقال فيها :

أمر هام وخطير حدث قبل أسابيع ولم يكثر له احد، لا السلطة ولا القوى السياسية. فقد فوجئ اللبنانيون بقرار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تجريد اعمالها بسبب قرار الدول المعنية وقف تمويلها لنشاط هذه المحكمة عملا بموجب قرار انشائها رقم 1757 الذي صوت عليه مجلس الأمن بالإجماع في 30 ايار 2007 للتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وقد شكل القرار صدمة كبيرة للبنانيين، وبالأخص الصمت الرسمي شبه التام ولا مبالاة جميع الافرقاء السياسيين، وتحديد السيادةيين منهم الذين خاضوا معركة انشاء المحكمة التي كلفتهم محاولات منع قيامها استنشاء بيار الجميل واحتلال وسط بيروت. واليوم يبدو القرار وكأنه رخصة للقتل بات معه لبنان مكشوفاً ومفتوحاً على كل الاحتمالات في ظل استئناف - أو استمرار - عمليات الاغتيال.

وأضاف كيوان : وما يزيد من خطورة هذه القضية ان ما استدعى اللجوء الى العدالة الدولية عام 2005 وطلب انشاء محكمة خاصة هو، اولا شخصية المستهدف، وثانيا فظاعة الجريمة المرتكبة وقدرة المجرمين على التخطيط والتنفيذ بكل حرية، في ظل هيمنة النظام الأمني السوري وأجهزته وعملائه المحليين على كل مفاصل السلطة السياسية والعسكرية والأمنية، وثالثا والأهم تكبير القضاء وشل قدراته على التحقيق في العديد من الجرائم التي ارتكبت وترتكب منذ عقود بدءا باغتيال كمال جنبلاط عام 1977 وبشير الجميل (عام 1982) مروا برشيد كرامي (عام 1987) والمفتي حسن خالد (1989) ورينيه معوض (1989) وداني شمعون (1990) وآخرين، ثم مجددا اغتيال الحريري عام 2005 ومسلسل الاغتيالات الذي تبعه، والذي حصد عدد كبير من خيرة رجال السياسة والصحافة وقادة الرأي الأحرار امثال سمير قصير وجورج حاوي وبيار الجميل وجبران تويني وولد عيدو وانطوان غانم وفرنسوا الحاج ووسام عيد ووسام الحسن ومحمد شطح، ناهيك عن محاولات اغتيال مروان حماده والياس المر ومي شدياق. كما ان هذا المسلسل الاجرامي كان يجري تحت أعين سلطة الوصاية السورية وبرعايتها، واستمر بعد خروج جيشها من لبنان ما يؤكد تورط أطراف لبنانيين وعملاء للنظام السوري في هذه الجرائم، فكان لا بد من اللجوء الى القضاء الدولي. وهذا ما تثبتته المحكمة الدولية

الخاصة بلبنان في الحكم الذي صدر في آب الماضي على المتهم المسؤول في "حزب الله" سليم عياش الذي لم يتم تسليمه بعد الى السلطات القضائية اللبنانية.

وأشار كيوان إلى أن مسلسل الاغتيالات، وشل القضاء اللبناني، وارتهان السلطة للخارج وتغييب العدالة دفع اللبنانيين للجوء الى العدالة الدولية لمعرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، ووضع حد للإفلات من العقاب، وانصاف الضحايا واهالي الضحايا. ومن هذا المنطلق لا بد من التأكيد على الحقائق والثوابت التالية:

- ان المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لم تتشكل من أجل شخص بعينه، او طرف بعينه، ولا تعني فريقا سياسيا محددًا او طائفة معينة، ولم تتشكل من اجل اهداف او اغراض سياسية محددة، ولا من أجل غلبة فريق على آخر.
- كما ان العدالة لا تخص شخصا او طرفا او فريقا معينًا، او للثأر او الانتقام من فريق او طائفة معينة، وانما هي مطلب اللبنانيين، جميع اللبنانيين، وحق للشهداء علينا وعلى لبنان السيد الحر والمستقل.
- ان العدالة هي مكون اساسي من مكونات الدولة السيدة المستقلة التي تحترم مواطنيها، فلا دولة سيادة بدون عدالة، اي بدون سيادة القانون وبدون مساواة بين مواطنيها.
- ان الجرائم التي ارتكبت على مدى عقود هي جرائم سياسية، وجرائم رأي بامتياز، مرتكبها واحد والمخطط لها والمعرض عليها واحد، فلا يجب ان يبقى المجرمون مجهولين-معروفين، وبدون رادع وعقاب.
- ان مسلسل الاجرام والاغتيالات لم يتوقف، اذ ان الجرائم الفردية مثل اغتيال منير ابو رجيلي وجو بجاني ولقمان سليم، تبدو مرتبطة ارتباطا وثيق الصلة بالجريمة-المجزرة الجماعية التي نتجت عن تفجير مرفأ بيروت (اكثر من 200 ضحية)، التي تعتبر بمثابة جريمة ضد الانسانية، والتي حصلت عشية صدور حكم المحكمة الخاصة. واليوم، وبعد مرور عشرة أشهر على ارتكابها لم يتمكن القضاء اللبناني من ان يكشف اي خيط من خيوطها، ما يدفعنا الى المطالبة بتحقيق دولي لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.

وخلص كيوان إلى أن قرار وقف تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هو بمثابة رخصة لتشجيع القاتل على الاستمرار في جرائمه، وعلى المسؤولين في السلطة السياسية وعلى أعلى المستويات، تحمل مسؤولياتهم والتحرك فورًا، وفي كل الاتجاهات العربية والدولية، مع الأمم المتحدة وبالأخص مع الدول العربية والدولية الممولة، للدفع باتجاه الاستئناف الفوري لتمويل المحكمة الخاصة من اجل معرفة الحقيقة واحقاقا للعدالة. كما ان وقف عمل المحكمة الخاصة لا يشكل فقط ضربا للعدالة وتهديدا للسلم الأهلي في لبنان، وانما يشكل ايضا تحديا للمجتمع الدولي، وتهديدا للعدالة الدولية ولجهود مكافحة العنف والارهاب في العالم.

لذلك، اننا نناشد الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن التي تبنت قرار انشاء المحكمة تحمل مسؤولياتها والتحرك الفوري لتأمين التمويل اللازم صونا للعدالة والاستقرار والسلم الأهلي في لبنان.

وفي المؤتمر الصحفي تساءل حماده عن أي رسالة توجه لشهداء المرفأ في تراجعنا عن المحكمة الدولية في الوقت الذي يعلم الرأي العام اللبناني ويطالب بتحقيق دولي يتبعه قضاء دولي في قضية بحجم قضية المرفأ، لبنان اليوم لم يخرج بعد من باب الخطر الداهم ليس فقط باستقلاله ولا بازدهاره الذي ذهب ولكن بامن كل مواطن من مواطنيه، لذا القضية ليست قضية تعيني او تعني اي عائلة اصيبت في مسلسل الجرائم التي ارتكبها من هو معلوم ومعروف ومن اتهم في الحكم الذي صدر في اب الماضي والذي ابرم، ويجب ان نعرف ان قضية الاستئناف لا تعني سليم عياش ولا الحكم عليه وهو نهائي الا اذا ظهر بقدرة قادر واعيد المحاكمة، ولكن هذا الامر لا اتصور ان يحصل.

ورداً على سؤال حول مناقشة الدول خمس في مجلس الأمن التحرك لتأمين التمويل اجاب محامي الضحايا الدكتور نضال الجردي: ارسل ممثلو الضحايا في الدعاوى المتراكمة رسائل لامين عام الامم المتحدة ولسفراء الدول الكبرى ولرئيس الحكومة الذي تحرك واستدعى ولكن هذا غير كاف، نحن نقدر وضع لبنان المالي ولكن هناك مسؤولية قانونية أخلاقية سياسية عليه للسعي لتأمين تمويل بديل لإظهار التزام لبنان. لقد قامت هذه المحكمة بسبب فشل القضاء اللبناني بممارسة وصايتها على اراضيها، ولم تكن الدولة قادرة على الملاحقة وقام المجتمع الدولي بما هو الدور الطبيعي للبنان بحماية مواطنيه والنشطاء ورجال الفكر من الاغتيال، وبالتالي تؤكد مسؤولية كل من رئيس الجمهورية والحكومة والدولة اللبنانية والأمين العام للامم المتحدة والدول الملتزمة بالمساءلة الدولية، واذا لم يستمر عمل المحكمة فهو بمثابة دعوة للقتل لان القضاء الدولي لم يقم بدوره كاملا. الضحايا ارسلوا رسائل الى كل هذه الجهات

والمجتمع المدني ارسل اليوم رسالة الى السفراء والى الاعلام للمطالبة باستمرار المحكمة. واهم شيء الاستمرار بالدعوة المتلازمة.

اما الدكتور فارس سعيد فقال: عندما نطالب الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بتمويل المحكمة فنحن لا نقول للمكلف اللبناني اليوم الذي يزرع تحت الأزمة المالية الاقتصادية ان يمول المحكمة التي هي شأن وطني، ونعتبر أن قرار تصفيته هو قرار سياسي وموقفنا اليوم سياسي ونطالب الدول التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان وتريد الاستقرار في المجتمع اللبناني والعربي بالا تتردد في دفع ما عليها من تمويل خصوصا ان القرار 1757 صادر تحت الفصل السابع وملزم للجميع. ونحن لا نطالب المكلف اللبناني بالتمويل وهو الذي دفع على طريق انشاء المحكمة دماء ذكية للحفاظ على العدالة في لبنان.

وتابع سعيد : عندما استشهد الرئيس الحريري أنشأت المحكمة ويتم الان تصفيته وبالامس استشهد اكثر من منتي شخص ومدينة بكاملها في انفجار المرفا ولذا نتمسك بهذه العدالة.

واؤكد بان ما قاله البارحة النائب جبران باسيل مرفوض من موقع وطني وليس من موقع مسيحي، فمن ينظم العلاقات اللبنانية اللبنانية هو الدستور اللبناني وليس حكم يتسلط علينا من هنا ومن هناك، ونحن لسنا أهل ذمة لئومن لنا ضمانة ونفوداً.





